

النشر الإلكتروني - مجلة الحكمة
رقم : ٥٠/٦٤
تاريخ : ١٥/٠٥/١٤٤٨ هـ الموافق ٢٦/١٠/٢٠٢٦ م

قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) وأثره على سيادة الدول

إعداد:

روان عبد الرحمن محمد بافقيه

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونصلي ونسلم على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد...

كما هو معلوم فإن أركان الدولة ثلاث، الركن الأول وهو ركن الشعب، ويعني وجود جماعة من الناس، أما الركن الثاني فهو الاقليم، الذي ينقسم إلى اقليم أرضي و بحري وجوي ، بينما يتمثل الركن الثالث والأخير في خضوع هذه الجماعة إلى نظام سياسي أو سلطة حاكمة وهي جوهر السيادة.

ولقد بُني القانون الدولي على مبدأ احترام سيادة الدول، الذي كان ولا يزال أحد المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي.

ويُعد مفهوم السيادة من المفاهيم الهامة التي اهتم بها فقهاء القانون الدولي وباحثي السياسة على قدم المساواة، وقد اهتموا بكل ما من شأنه التأثير على هذا المبدأ.

ومن المؤثرات على هذا المبدأ والمطروحة على أرض الساحة حالياً هو قانون الامتثال الضريبي " فاتكا" الذي قد يؤدي تطبيقه إلى المساس بسيادة الدولة، وهو ما يتناوله بحثنا هذا.

مشكلة البحث:

إن السيادة من المبادئ الراسخة في القانون الدولي، وإن التدخل في شؤون الدولة يعني التدخل في سيادتها، وقد جاء قانون الامتثال الضريبي الذي تفرضه أمريكا على الدول الأخرى بالشكل الذي يثير السؤال التالي:

ما أثر قانون الامتثال الضريبي على سيادة الدول؟

تساؤلات البحث:

تثير الدراسة العديد من التساؤلات التالية:

١- ما هي الضريبة؟

٢- ما هو قانون الامتثال الضريبي؟

٣- ما هو مفهوم السيادة؟

٤- ما هي الآثار المترتبة على السيادة من تطبيق قانون فاتكا ؟

أهداف البحث:

تتلخص أهداف الدراسة في التالي:

- ١ - تعريف الضريبة.
- ٢ - التعريف بقانون الامتثال الضريبي.
- ٣ - تعريف السيادة ومفهومها.
- ٤ - بيان الآثار المترتبة على السيادة من تطبيق قانون فاتكا.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة كونها تثرى المكتبة القانونية للمهتمين والباحثين في المجال الدولي. وتتجلى الأهمية العملية للدراسة كونها تبين أهمية قانون الامتثال الضريبي " فاتكا" و ترشد الدول إلى أهمية تطبيقه والآثار الايجابية والسلبية المترتبة عليه.

منهج الدراسة:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الضريبة وقانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

المطلب الأول: مفهوم الضريبة.

المطلب الثاني: مفهوم قانون الامتثال الضريبي (فاتكا)

المبحث الثاني: ماهية سيادة الدولة والآثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي(فاتكا) على سيادة الدول.

المطلب الأول: مفهوم سيادة الدولة.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي(فاتكا) على سيادة الدول.

المبحث الأول: ماهية الضريبة وقانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

تمهيد وتقسيم:

في هذا المبحث سنتحدث عن مفهوم الضريبة بشقي انواعها وخصائصها والاساس القانوني لها , وأيضا سنتناول قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) والذي انشأته الولايات المتحدة الامريكية بهدف جعل كل من يحمل الجنسية الامريكية وان كان لا يعيش على اراضيها بدفع الضرائب المترتبة على حمله للجنسية ومنعه من التهرب منها, وكل ذلك بالتفصيل من خلال مطلبين:

المطلب الاول: مفهوم الضريبة.

المطلب الثاني: مفهوم قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

المبحث الأول: ماهية الضريبة وقانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) بهدف جعل كل شخص يحمل الجنسية الأمريكية بدفع الضريبة المترتبة على حملة للجنسية حتى وان لم يكن يعيش على اراضيها ومنعه من التهرب منها, حيث جعلت ١ يوليو ٢٠١٤ تاريخاً محدد لتنفيذ هذا القانون, ومن خلال دراستنا لهذا القانون وجب علينا ان نخرج على مفهوم الضريبة و انواعها وخصائصها بل و الاساس القانوني لها والية تطبيقها بشيء من التفصيل كون ان قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) لا يعدو ان يكون سوى نوع من انواع الضرائب .

المطلب الاول: مفهوم الضريبة.

أولاً: تعريف الضريبة:

هي فريضة الزامية تحصل من الاشخاص بحسب مقدرته على الدفع, وليست بقدر استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد الشعب, وبذلك يتضح انه لا توجد علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب ومقدار ما يحصل عليه من الخدمات العامة.^١

وعرفه البعض الاخر بأنه:

مبلغ من النقود تجبر الدولة او الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه اليها بصفة نهائية لتمكينها من تحقيق منفعة عامة.^٢

ثانياً: الأساس القانوني للضريبة:

ان الاساس القانوني للضريبة كان مثار جدل بين نظريات كثيرة انتشرت في القرن التاسع عشر, فمنهم من قال: ان فرض الضريبة بين الدولة والفرد يستند الى (النظرية التعاقدية), ومنهم من اعتبرها تستند الى (نظرية التضامن) باعتبارها واجبا وطنيا.^٣

^١ سعيداني تسعديت, اثر الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة, مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس, جامعة بومرداس, سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣, ص. ٢٠.

^٢ عوض الله زينب, مبادئ المالية العامة, جامعة الاسكندرية, ص ١١٨.

^٣ منذر رنا, مفهوم الضريبة تعريفها واشكالها, جامعة دمشق, دبلوم الدراسات العليا, ٢٠٠٥/٢٠٠٦, ص. ١٠.

١ - النظرية التعاقدية للضريبة:

اعتبر اصحاب هذه النظرية الضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد وفسروا ذلك على النحو التالي: "الفرد يدفع الضريبة لأنه يحصل على شيء بالمقابل فيكون اساس فرض الضريبة عقد ضمنيا بين الأفراد والدولة , يتم الاتفاق على احكامه بينهم بواسطة ممثلي الشعب او السلطة التشريعية".

ولكن هذا ليس هو التفسير الوحيد للعقد فبعضهم اعتبر الضريبة (عقد بيع) و الاخر (عقد تأمين) والبعض الاخر ايضا اعتبره (عقد مقايضة).

والواقع ان النظرية التعاقدية للضريبة ما هي إلا نتاج النظرية الفردية في تفسير الدولة, وان التطورات التي طرأت كل العالم مع بداية القرن العشرين جعل من النظرية التعاقدية للضريبة تقدم تفسيراً يناسب فترة معينة قد انقضت , وحاليا تفرض بلا مقابل فالذي يدفع الضريبة لا يحصل على نفع خاص به بل يدفع لكونه عضوا في الجماعة السياسية.

٢ - نظرية التضامن الاجتماعي:

اعتبر اصحاب هذه النظرية الضريبة عبارة عن تضامن بين افراد الجماعة الخاضعة لسلطة سياسية واحدة , فالضريبة هي احدى الطرائق لتوزيع الاعباء المالية التي يتطلبها التضامن الاجتماعي بين الافراد. وهكذا فان هذه النظرية هي الاقرب و الاكثر مطابقة للواقع لان الضريبة تقوم على اساس ما للدولة من سلطة مبعثها التضامن الاجتماعي والرغبة في الحياة المشتركة للنهوض بأعباء النفقات العامة.^٤

ثالثا: خصائص الضريبة:

تتلخص خصائص الضريبة في التالي:

١ - الضريبة اقتطاع (فريضة) نقدي:

الضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي أي يدفع على شكل نقود عكس ما كان عليه الحال قديما.

٢ - الضريبة تدفع بصفة نهائية:

أي لا يمكن استرجاعها او المطالبة بها , وهذا ما يفرقها عن القرض الذي يحق لصاحبه استرداد قيمته.^٥

^٤ منذر رنا, مرجع سابق, ص ١٠.

^٥ ليلى بن سنوسي, مسعودة جديد, الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية, معد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مذكرة لنيل شهادة الليسانس, ٢٠١٠/٢٠١١/ص ٣.

٣- الضريبة تفرض وتدفع جبرا:

ان جباية الضريبة وفرضها يعد عملا من اعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة , وهذا ما يترتب عليها بان تنفرد بتحديد السعر وكيفية تحصيلها , وعند الامتناع عن دفع الضريبة تلجأ الدولة الى وسائل التنفيذ الجبري.

٤- الضريبة تدفع بدون مقابل:

أي ان الضريبة تدفع للدولة دون اشتراط الحصول على مقابل او نفع معين فالفرد يدفع الضريبة باعتباره احد افراد المجتمع وذلك من خلال مساهمته في الاعباء العامة للدولة.

٥- فرض الضريبة تحقق نفع عام:

هنا الدولة تحصل على الضرائب من اجل القيام باستخدامها في اوجه الانفاق العام الذي يترتب عليها القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع.^٦

رابعا: انواع الضريبة:

من المعلوم ان الضرائب في الوقت الحالي تضم انواعا عديدة تتفاوت اهميتها وكذلك في اثارها الاقتصادية والاجتماعية , وسندعرض فيما يأتي اهم انواع الضرائب :

١- الضرائب المباشرة:

هي التي تفرض على رأس المال قيمة ما يحققه المكلف او ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحمله الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبء هذه الضريبة الى غيره.

٢- الضريبة على الدخل:

تتمثل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل الذي يتولد لدى الشخص الطبيعي او المعنوي , وبما ان الدخل وعاء هذه الضريبة فمن الاجدر ان نحدد المفهوم الدقيق للدخل , ولتحديد مفهوم الدخل هناك نظريتان , الاولى التي تنظر للدخل من ناحية المصدر الذي يأتي منه اذ يجب ان يتسم بالدورية والانتظام , وتسمى (نظرية المنبع) , والثانية من خلال النظر الى الزيادة في القيمة الايجابية في ذمة المكلف خلال فترة معينة , وتسمى (نظرية الزيادة في القيمة الايجابية).^٧

^٦ البطريق يونس احمد, المالية العامة , دار الجامعة , الاسكندرية, ٢٠٠٩, ص ١١.

^٧ العلي عادل فليح, مالية الدولية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع, ٢٠٠٨, ص ٣١٦-٣٢٤.

المطلب الثاني: مفهوم قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).

المقصود بالمختصر "فاتكا" هو قانون الامتثال الضريبي الأمريكي، وهو القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف الى التصدي لعمليات التهرب الضريبي لبعض الأشخاص الأمريكيين من خلال استخدام حسابات تفتح في مؤسسات مالية أجنبية خارج الولايات المتحدة، وسيكون تاريخ نفاذه هو ١ يوليو ٢٠١٤.^٨

أولاً: تعريف قانون الامتثال الضريبي (فاتكا):

هو قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الاجنبية التي يملكها الاميركيون خارج الولايات المتحدة، حيث يلزم القانون المؤسسات المالية وبصفة خاصة البنوك بالكشف عن حسابات الأمريكيين لديها سواء اكانوا مقيمين داخل الولايات المتحدة الاميركية او خارجها لإدارة الضرائب الاميركية.^٩

وهو قانون اقره الكونغرس الاميركي عام ٢٠١٠ م ويتوقع ان يكون له عواقب بعيدة المدى على جميع البنوك والمؤسسات المالية غير الاميركية التي تحتفظ بحسابات او تتلقى حوالات لصالح عملاء اميركيين.^{١٠}

ثانياً: اهداف تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا):

- ١ - تتبع المعاملات المالية التي يجريها الاميركيون خارج نطاق الرقابة المالية الاميركية في الخارج وذلك لأغراض فرض الضرائب على الدخول التي يحققها الاميركيون خارج الولايات المتحدة الاميركية.
- ٢ - ان قانون الضرائب الاميركي يلزم الاميركيين بدفع الضريبة من دخولهم من كافة مصادرها أي بغض النظر عن مكان الحصول على هذه الدخول، وهو ما يعني انها خاضعة لضريبة الدخل .
- ٣ - ان ادارة الضرائب الاميركية تعاني من حالات التهرب الضريبي من خلال التلاعب في بيانات حسابات الاميركيين في الخارج، او نقل الانشطة المولدة للدخل الى الخارج للتهرب من دفع ضريبة الدخول، حيث ان ادارة الضرائب الاميركية تفقد حوالي ١٠٠ مليار دولار سنوياً نتيجة للتهرب الضريبي في الخارج، ولذلك يعد قانون (فاتكا) محاولة لسد الثغرة التي تستغل للتهرب من دفع الضريبة.^{١١}

^٨ بنك ابو ظبي التجاري، متاح على: <http://www.adcb.com/arabic/toolsresources/faqs/Fatcafaq/overview.asp> (١٣/١٢/٢٠١٤م).

^٩ الحساوي حمد، الكويت تلتزم بالفاتكا، مجلة المصارف، العدد ١٢٨، ص٤، يوليو ٢٠١٤م.

^{١٠} ابو حريرة احمد يوسف، وما ادراك ما فاتكا، مجلة البركة، العدد ١٢، ص٢٦، نوفمبر ٢٠١٢م.

^{١١} الحساوي حمد، مرجع سابق، ص٤.

٤- ضمان ان يدفع المكلف ضرائبه كما هي متوجبة عليه وان لا يلجأ الى الودائع او الصناديق او اللجنات الضريبية او غيرها لإخفاء امواله والتهرب من دفع الضرائب.^{١٢}

٥- تحديد الاشخاص الاميركيين او الكيات الاميركية المحتفظين بأصول مالية تخصهم بالخارج، او الكيانات التي يمتلك فيها امريكي او اكثر حصة جوهرية تزيد عن ١٠٪ وذلك للتعرف على القائمين بالتهرب الضريبي.

٦- تفعيل دور المؤسسات المالية الاجنبية في مساعدة الولايات المتحدة الاميركية لمواجهة عمليا لتهرب الضريبي.^{١٣}

ثالثا: دواعي نشأت قانون الامتثال الضريبي (فاتكا):

صُمم قانون "فاتكا" لسد الفراغ التشريعي الذي كان قائما في مجال الجباية ومن أجل مكافحة التهرب الضريبي من طرف الأمريكيين الذين لهم ودائع وممتلكات في الخارج، كما اندرج في سياق الحوافز العاجلة لتنشيط التشغيل في البلاد.

طبقا لهذا القانون، ستطلب الحكومة الأمريكية ابتداء من عام ٢٠١٤ من جميع المؤسسات المالية الأجنبية (مصارف، تأميمات على الحياة، صناديق استثمار، مؤسسات،...) بمن فيها التي لا تنشط فوق أراضي الولايات المتحدة، تسليمها أسماء وبيانات الخاضعين للجباية الأمريكية. وفي حالة الإخلال بذلك أو عدم التعاون مع السلطات، تُفرض على المؤسسات المعنية غرامات مرتفعة.

طبقا للتشريع الأمريكي، يخضع للواجب الجبائي المواطنون الأمريكيون أو الأجانب المقيمون في الولايات المتحدة والأمريكيون المقيمون في الخارج والأجانب المقيمون في الخارج الذين لديهم ودائع أو ممتلكات هامة في الولايات المتحدة.^{١٤}

^{١٢} يوسف احمد عدنان، قانون الامتثال للضريبة الاميركية، مجلة المصارف العربية، العدد ٣٨٩، ابريل ٢٠١٣ م.

^{١٣} عامر عمرو، قانون التعاملات مع البنوك (فاتكا)، متاح على: <http://www.vetogate.com/280492>، (١٧/١٢/٢٠١٤ م).

^{١٤} ارماندو مومبيلي، قانون فاتكا سلاح فتاك ضد السرية المصرفية، الدليل السويسري، متاح على:

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86---%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%83%D8%A7---%D8%B3%D9%80%D9%80%D9%80%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%80%D9%80%D8%AA-%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%83-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-/35932206>

(٢٠١٤/١٢/١٣).

جميع المؤسسات المالية الأجنبية مدعوة لتسجيل نفسها لدى إدارة الضرائب الأمريكية وإلى إبرام اتفاق معها تتعهد بمقتضاه بتحديد هوية الخاضعين للجباية في الولايات المتحدة وإلى إبلاغ الأسماء والبيانات المصرفية الخاصة بهم إلى إدارة الضرائب.^{١٥}

رابعا: آلية تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا):

ان الولايات المتحدة الاميركية قد اتاحت نموذجين للاتفاقيات الدولية لتبرم بين الولايات المتحدة الاميركية والدول التي ترغب في التعاقد معها لتنفيذ قانون (فاتكا) على اراضيها.

النموذج الاول: المعروف باسم (IGA model 1) حيث يلزم المؤسسات المالية في الدولة المتعاقدة التسجيل على الموقع الالكتروني لإدارة الإيرادات الضريبة الاميركية IRS على ان تقوم تلك المؤسسات المالية بالإبلاغ عن حسابات الاشخاص الاميركيين المنطبق عليهم قواعد الإبلاغ الى مؤسسة حكومية محلية تتولى ابلاغ وزارة الخزانة الاميركية بتلك البيانات, وهذا النموذج الاول متاح للدول المتعاقدة في نسختين للاختيار بينهما, النسخة الاولى من النموذج الاول والمعروفة باسم (IGA model 1(a)) وهي نسخة تتضمن المعاملة بالمثل حيث تتعهد الولايات المتحدة بتطبيق نفس القواعد التي تلتزم بها الدولة المتعاقدة بشأن قواعد التعريف والإبلاغ, وتقتضي تلك النسخة بشكل عام وجود اتفاقية تجنب ازدواج الضريبة بين البلدين, بينما النسخة الثانية من النموذج الاول والمعروفة باسم (IGA model 2 (b)) لا تتضمن النص على شرط المعاملة بالمثل حيث يقع الالتزام بالتعريف و الإبلاغ على الدولة المتعاقدة دون الولايات المتحدة الاميركية.

النموذج الثاني: المعروف باسم (IGA model 2) حيث ان الدولة المتعاقدة توافق على ان تسمح للمؤسسات المالية العاملة على اقليمها بالالتزام بقانون (فاتكا) والاتفاقية الحكومية على ان تقوم كل مؤسسة مالية بالتوقيع على اتفاقية المؤسسة المالية الأجنبية والتي عادة ما تكون معدلة لتعكس ما اتفق عليه البلدين في الاتفاقية الحكومية, وتوفر الاتفاقية الحكومية (IGA) بكافة نماذجها ونسخها بعد توقيعها والتصديق عليها, الغطاء القانوني اللازم للمؤسسات المالية للالتزام بقواعد قانون (فاتكا) دون اخلال بالقوانين المحلية, وهو ما دعا العديد من بلدان العالم الى اتباع هذا المسلك لإضفاء الشرعية على التزامات المؤسسات المالية على اراضيها.^{١٦}

^{١٥} ارماندو مومبيلي, مرجع سابق.

^{١٦} اتحاد مصارف الكويت, فاتكا, مجلة المصارف, العدد ١٢٨, ص ٨-٩, يوليو ٢٠١٤ م.

خامسا: البيانات التي يتعين اخطار مصلحة ضريبة الدخل الاميركية بها:

ان لهذه البيانات نوعان وهما:

١ - حسابات الكيانات المملوكة للأمريكيين:

- الاسم/العنوان/الرقم الضريبي للكيان .
- الاسم/العنوان/الرقم الضريبي الأمريكي لكل صاحب حصة ملكية جوهرية امريكي.
- رقم الحساب.
- رصيد او قيمة الحساب.
- المدفوعات (الفائدة/الارباح/...) التي دخلت الحساب خلال السنة الميلادية.

٢ - حسابات الافراد:

- الاسم/العنوان/الرقم الضريبي الأمريكي لكل صاحب حساب امريكي.
- رقم الحساب.
- رصيد او قيمة الحساب.
- المدفوعات (الفائدة/الارباح/...) التي دخلت الحساب خلال السنة الميلادية.
- المعلومات الاخرى المطلوبة بموجب النموذج (ليست مطلوبة بالنسبة لاتفاق العمل الحكومي المشترك).^{١٧}

^{١٧} عامر عمرو مرجع سابق، متاح على: <http://www.vetogate.com/280492>, (١٧/١٢/٢٠١٤م).

المبحث الثاني: ماهية سيادة الدولة والاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

تمهيد وتقسيم:

تتمتع الدولة بحرية في اصدار ما تراه من الأوامر التي تنفذ على اقليمها, كذلك تتمتع بسلطة مطلقة في اتخاذ ما تراه لتسيير شؤونها, سواء كانت داخلية أم في اطار علاقاتها الدولية, وكل ذلك يدخل في مفهوم سيادة الدولة, ووفقا لذلك يدرس هذا المبحث مطلبين هما :

المطلب الأول: مفهوم السيادة .

المطلب الثاني: الاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

المبحث الثاني: ماهية سيادة الدولة والاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

في هذا المبحث سنتحدث عن معنى سيادة الدول وماهيتها والخصائص الخاصة بها , ومن ثم سنعرّج على ماهية قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) من حيث تعريفه و الاثار المترتبة عليه والحلول المنظمة له وايضا التحديات التي تواجهه والعقوبات المترتبة في حالة عدم تطبيقه .

المطلب الأول: مفهوم السيادة.

بعد انتشار مفاهيم الدول الغربية في الواقع السياسي في العلم المعاصر, ظهرت العديد من النظريات الحديثة, من بينها نظرية السيادة, والتي أصبحت الركيزة الأساسية لتحديد مصدر السلطة السياسية في الدول الحديثة.^{١٨}

وللحديث عن هذه النظرية, نتناول أولا تهريف السيادة, ومن ثم خصائصها, وذلك كالآتي:

أولا: تعريف السيادة:

لقد اختلف المفكرون في تعريف السيادة, فقد عُرفت بأنها :

" السلطة العليا للدولة في ادارة شؤونها, سواء كان ذلك داخل اقليمها, أو في اطار علاقاتها الدولية." ووفقا لهذا التعريف, فإن السيادة تشير إلى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة, ودون أية قيود تفرض عليها, عدا القيود التي ترضى الدولة بالتقيد بها, كذلك تشير السيادة إلى عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة خارجية.^{١٩} وعُرفت بأنها:

" اصطلاح قانوني يعبر عن صفة من له سلطة, وهو لا يستمد السلطة إلى من ذاته, ولا يشاركه فيها غيره", وأول من عرف السيادة هو الكاتب الفرنسي جان بودان, وهي تعني " السلطة العليا المعترف بها",^{٢٠}

^{١٨} محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل, السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الاسلامية, سلسلة بحوث الدراسات الاسلامية, مركز بحوث الدراسات الاسلامية بمكة المكرمة, العدد ١٣, ص ٧.

^{١٩} عدار محمد, تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة, متاح على:

[http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-](http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/10.pdf)

2010/10.pdf (٢٨-٢-١٤٣٦هـ)

أميرة حناشي, مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة منتوري, ٢٠٠٧-٢٠٠٨, ص ١٩.^{٢٠}

والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية"،^{٢١} والخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر بودان تكمن في وضع القوانين، أي السلطة التشريعية.^{٢٢}

وأشار الأستاذ كاريه دي ملبرج إلى أن السيادة تعد "خاصية من خصائص السلطة السياسية"، وقد أكد د. فتحي عبد الكريم أن :

التعريف السابق يصلح فقط عند بدء نشأة السيادة، حيث كانت تقهم كخاصية لسلطة سياسية معينة، ولكن تطور فكرة السيادة لم يقف هنا، وإنما تطور فأصبح ينظر إلى السيادة على أنها السلطة العليا أو سلطة الدولة نفسها.^{٢٣}

كذلك نجد أن للقانونيين في تعريف السيادة اتجاهان^{٢٤}:

الاتجاه الأول:

" يرى أن السيادة خاصة من خصائص السلطة، مفادها عدم وجود سلطة أخرى أعلى منها أو مساوية لها في الداخل، وعدم الخضوع لسلطة دولة أخرى في الخارج."

الاتجاه الثاني:

" يرى أن السيادة هي السلطة العليا الأمرة للدولة، والتي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها أو مساوية لها، أو هي الحق في إصدار الأوامر إلى كل الأفراد المقيمين على إقليم الدولة" ونرى أن التعريف الأمثل للسيادة هو " السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخل إقليمها، أو في إطار علاقاتها الدولية."

وذلك لكونه اشتمل على حرية سيادة الدولة على إقليمها، وعدم جواز تدخل سلطة خارجية في إرادة الدولة.

أميرة حناشي، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٢.

مرجع سابق، ص ٢٣.

^{٢٤} صلاح الصاوي، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، بدون دار نشر، بدون مدينة نشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص ٦.

ثانيا: خصائص السيادة:

إن السيادة من الارادات العليا التي تمتاز بخصائص لا توجد في غيرها من الارادات, وجماع هذه الخصائص أنها الارادة التي تحدد نفسها بنفسها, ذلك أن صاحب السيادة لا يمكن أن تلزمه ارادة أجنبية بالتصرف على نحو معين, وهو لا يلتزم بالتصرف بنحو معين إلا إذا أراد هو ذلك.

وهذا يعني أن هذه السلطة مطلقة_ كما ذكرنا في التعريف المختار_ لأنها لو لم تكن كذلك, فسوف تعتمد على ارادة أخرى توم بتحديدها مما يتعارض مع ما تقرر لها من أنها سلطة أصلية, بمعنى أنها لم تتلق هذه الخاصية من ارادة سابقة عليها أو من ارادة أعلى منها.

ومما سبق نستطيع أن نجمل الخصائص التي تميز السيادة, وهي :

١- الاطلاق:

فلا يمكن أن يفرض على صاحب السيادة أي التزامات من قبل ارادة أخرى^{٢٥}, ولا يفرض عليه قانون, بل القانون هو المعبر عن ارادته, ولا توجد ارادة تسمو على ارادته, بل ارادته آمرة دائما, وعلى الشعب أو التابعين تنفيذ الأوامر الصادرة منه, لأنها بطبيعتها تسمو وتعلو على ارادتهم^{٢٦}.

في هذا الصدد يقول روسو_ وهو أحد فلاسفة نظرية السيادة_

" إنه لا يتفق طبيعة النظام السياسي نفسه أن يُفرض على صاحب السيادة قانون لا يستطيع ان يخالفه."^{٢٧}

٢- السمو:

فهي في مجالها إرادة تعلو جميع الارادات, وسلطة تعلو كافة السلطات, لا توجد فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها ولا سلطة مساوية لها^{٢٨}.

محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل, مرجع سابق, ص ١٣. ٢٥

٢٦ صلاح الصاوي, مرجع سابق, ص ٨.

٢٧ المرجع سابق, ص ٨.

المرجع السابق, ص ٩. ٢٨

٣- الوجدانية والتفرد:

أي أن السيادة لا تقبل التجزئة، وهي تعني " أنه على الاقليم الواحد وفي وقت واحد لا يمكن أن توجد سوى سيادة واحدة أي سلطة عليا واحدة"^{٢٩}

فلو وجدت سيادتان على اقليم واحد لفسدت أحواله، بفرض وجود سيادتان لا يخلو من أحد الأحوال التالية:

- ١- تنفيذ الأمرين الصادرين من كلا السیادتين، وهو محال.
- ٢- الامتناع عنهما معا، وفي ذلك ابطال لسیادتهما معا.
- ٣- انفاذ واحد منهما فقط، فيكون صاحبه الأحق بالسیادة وتبطل سیادة الآخر.^{٣٠}

٤- الأصالة والعلو:

فهي قائمة بذاتها، لم تتلق هذا العلو من ارادة سابقة عليها أو من ارادة أعلى منها.^{٣١}

٥- عدم القابلية للتملك:

فهي غير قابلة للتملك بمضي المدة،^{٣٢} واذا تولها من ليس أهلا لها، وفرض على الناس سلطنة مدة من الزمن طالبت هذه مدة أم قصرت، فإنه لا يستطيع أن يدعي شرعية سلطته أو شرعية سيادته مهما طال الأمد، فغصب السيادة سيظل دائما غصبا لا يثبت بالحيازة، ولا يبرره التقادم.^{٣٣}

٦- عدم القابلية للتصرف فيها:

بمعنى انه لا يحق لصاحب السيادة التنازل عنها لغيره.^{٣٤}

محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل، مرجع سابق، ص ١٣. ^{٢٩}

صلاح الصاوي، مرجع سابق، ص ٩. ^{٣٠}

المرجع السابق، ص ٩. ^{٣١}

محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل، مرجع سابق، ص ٩. ^{٣٢}

صلاح الصاوي، مرجع سابق، ص ٩. ^{٣٣}

محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل، مرجع سابق، ص ١٣. ^{٣٤}

المطلب الثاني: الاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

ان المصارف العربية كغيرها من البنوك في العالم معنية مباشرة بهذا القانون , كونه يفرض عليها الكثير من الاثار و الاعباء التي تترتب على عدم المشاركة في الامتثال للقانون , وسنوضح ذلك اولا من خلال ذكر الاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

اولا: الاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على سيادة الدول.

- ١ - حيث ان الامتثال لهذا القانون ينطوي على كلف تشغيلية كثيرة ناجمة عن تعديل اجراءات فتح الحسابات الجديدة ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق عليها , و انظمة مراجعة المعاملات و اجراءات التعرف على العميل التي تستخدمها البنوك الاجنبية , وتكاليف التوعية و انشاء وحدة خاصة بالامتثال للقانون يعمل فيها موظفون اكفاء وذوي خبرة , هذا خلاف مخاطر السمعة وغيرها.^{٣٥}
- ٢ - ان تطبيق مثل هذا القانون يحمي الدولة من اية عقوبات مالية يمكن ان تفرضها الحكومة الامريكية على البنوك غير الملتزمة بالقانون , اذ انه من المعلوم ان الحكومة الامريكية تفرض عقوبات ضخمة على المؤسسات المالية التي يثبت انها تتلاعب بحسابات الامريكيين لديها ,^{٣٦} وفي هذا تعدي واضح وصريح على سيادة الدولة.
- ٣ - ان عدم الالتزام بتطبيق احكام هذا القانون لا يعرض الدولة لعقوبة الاقتطاع الضريبي او وقف تعامل البنوك الاوروبية والامريكية معها بل و فوق ذلك سيؤدي الى عزلتها عن النظام المالي العالمي , وعدم قدرتها على التعامل مع مراسلها او حتى فروعها ومؤسساتها التابعة خارج اقليمها.^{٣٧} وهو ما نراه تعدي على سيادة الدولة وحريةها في ادارة شؤونها.
- ٤ - انه بموجب هذا القانون فان جميع البنوك والمؤسسات المالية غير الامريكية مطالبة بلابلاغ هويات وتفصيل اصحاب الحسابات الامريكيين لديها الى مصلحة الضرائب الامريكية.^{٣٨} وهذا ما نراه مخالف للأنظمة المتعلقة بالسرية المصرفية وبالتالي تجن وتدخل في سيادة الدولة.

^{٣٥} يوسف احمد عدنان, مرجع سابق.

^{٣٦} الحساوي حمد, مرجع سابق.

^{٣٧} اتحاد مصارف الكويت, مرجع سابق.

^{٣٨} ابو حريرة احمد يوسف, مرجع سابق.

- ٥- يرى بعض الخبراء ان تطبيق هذا القانون هو كماشة قانونية امريكية جديدة تستهدف تحقيق هدفين مالي وسيادي, فمحاسبة المصارف الاجنبية الكبرى منها تحديدا تجري على قدم وساق تحت شعار قانوني سياسي, لم يأخذ بعين الاعتبار سوى السلاح الامريكي النافذ وهو التعامل بالدولار الأمريكي ما يحتم حكما على المؤسسات المالية الدولية الخضوع لأي قانون او اجراء قد تقره حتى ادارات امريكية محلية^{٣٩}, وفي رأينا ان هذه العقوبات بمثابة تهديد غير مباشر للدولة , والذي يعد تعدي واضح وصريح على سيادتها.
- ٦- ومن جانبنا نرى ان تطبيق هذا القانون يشكل اعتداء سافر وواضح على سيادة الدولة الوطنية , وكونه يشكل عبئا على الدولة.
- ٧- غير ان البعض يرى ان هذا القانون هو مجرد تنظيمي بحث ليس له علاقة بسيادة الدولة وهو عكس ما نراه.

ثانيا: الحلول التنظيمية لتطبيق مثل هذا القانون:

- هناك عدد من الحلول او الاراء التي ظهرت لعدد من النقاد والعاملين في البنوك او المصارف لتنظيم تطبيق مثل هذا القانون بل وربما للحد من تدخله في سيادة الدولة , و مع توسع تطبيق القانون ليصبح قانونا دوليا تدريجيا فان اهمية تحرك الحكومات لحماية مصارفها العربية بات اكثر الحاحا ومنها:
- ١- ان لا تترك المؤسسات المالية العربية للامثال للقانون منفردة , بل يجب ان تبادر دولها بالتفاوض مع الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقيات ثنائية معها للتعاون بشأن القانون, اذ انه في هذه الحالة سوف تتعامل المؤسسات المالية العربية مع القانون من خلال الجهات الرقابية المعنية في بلدانها , وسوف تقدم المعلومات لهذه الجهات وفقا للتشريعات المالية والمصرفية المحلية.
- ٢- ان مثل هذا القانون وغيره من التشريعات الدولية التي صدرت او التي من المعترزم صدورها , والتي تؤثر مباشرة على المصارف والمؤسسات المالية العربية يتم التداول فيها وقرارها دون مشاركة حقيقية من قبل الدول العربية سواء على مستوى الحكومات او الاجهزة المعنية , و الاكثر من ذلك ان هذه الاجهزة لا تبادر بوضع هذه القوانين والتشريعات ضمن اجندتها بغرض اتخاذ المواقف الجماعية ازاءها , اذ من المفترض ان تبادر اجهزة الاختصاص و الاعلام والمتخصصين بإثارة هذه التشريعات والقوانين^{٤٠}
- ٣- عبر وسائل الاعلام والمنتديات والاجتماعات لجعلها قضية رأي عام لكي يكون هناك موقف مشترك منها, خاصة اننا نتوقع ان يكون هناك المزيد من التشريعات والقوانين الدولية التي تمس مصالح البنوك والاقتصاديات العربية.^{٤١}

^{٣٩} ابو حريرة احمد يوسف, مرجع سابق.

^{٤٠} يوسف احمد عدنان, مرجع سابق.

^{٤١} يوسف احمد عدنان, مرجع سابق.

- ٤- ان تبادر الدول العربية بالتفكير في تطبيق تشريعات مماثلة من اجل حماية مصالحها وملاحقة المتهمين من الضرائب في بلدانها , وان تعمل على طرح مثل هذه المشروعات ضمن اجتماعات الاجهزة واللجان لديها.
- ٥- على الدول العربية ان تبادر بدور نشط في اعادة صياغة النظام المالي الدولي الجديد من خلال تطوير رؤية مشتركة تدافع عن مصالحها ومصالح مؤسساتها المالية والمصرفية ازاء التشريعات المالية العالمية المتلاحقة التي تمس هذه المصالح.^{٤٢}

ثالثا: العقوبات المترتبة على عدم تطبيق هذا القانون:

- هناك العديد من العقوبات التي ستترتب على عدم مشاركة الدولة او قيام حكومتها بتطبيق هذا النظام و منها:
- ١- قيام البنك الأمريكي بوقف العمل مع البنك المخالف, وعدم تسهيل عملياته المالية والمصرفية مع المؤسسات الأجنبية.^{٤٣}
- ٢- أن البنوك غير المشاركة ستعرض لمخاطر تشغيلية (اقتطاع ضريبي بنسبة ٣٠٪ تفرض على أي دفعة من مدخول امريكي ومتحصلات بيع الاسهم و ادوات الدين الامريكية ومخاطر السمعة)
- ٣- قد تقوم البنوك الامريكية والاوربية بوقف التعامل مع البنوك غير المشاركة.^{٤٤}

^{٤٢} يوسف احمد عدنان, مرجع سابق.

^{٤٣} نظام فاتكا الأمريكي يخضع المصارف العربية بالقوة الجبرية,

<http://altagreer.com/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/>

^{٤٤} يوسف احمد عدنان, مرجع سابق.

رابعاً: التحديات التي تواجه المؤسسات المالية عند تطبيقهم لقانون فاتكا:

إن التحديات التي تواجه هذه المؤسسات كثيرة، ومنها:

١ - تغيير الوصف الوظيفي:

ذلك أنه يجب على المصرفيين أن يضيفوا على مساهم الوظيفي " مكافح جرائم " ذلك أن جزء كبير من تطبيق هذا القانون يقع على عاتقهم^{٤٥}، حيث أنهم يطلعون على الحسابات وفي حالة وجود عمليات غسيل أموال فإنهم يقومون بالتبليغ عنها.

٢ - ايجاد الثغرات في جدار السرية المصرفية:

إن هذا القانون يفتح ثغرة في جدار السرية المصرفية العالمية^{٤٦}، حيث أنه يتم توجيه سؤال رئيسي للعميل، وهو هل يحمل العميل جواز سفر أمريكي؟ وفي حال الإيجاب يبلغه المصرف المعني بأنه يخضع لقانون فاتكا، وعليه أن يوقع نموذج برفع السرية المصرفية عن حساباته، وفي محاولة للتخفيف من وطأة المس بالسرية المصرفية، فقد أوضح محمد بعاصيري النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان أن " السرية المصرفية يجب أن لا تشكل حاجزا أو عائقا للتعاون الدولي، وأن تطبيق قانون فاتكا يطلب الحصول على اذن العميل برفع السرية عن حساباته، لمصلحة السلطات الضريبية الأمريكية تحديداً "^{٤٧}

٣ - صعوبة بعض الاجراءات^{٤٨}:

قد يطول الحصول على بعض المعلومات عند تطبيق هذا القانون، ومن هذه المعلومات:

١- تحديد المستفيدين الحقيقيين في الحسابات ذات الهياكل المعدة (المؤسسات , الكيانات) تتطلب معرفة خاصة وتستغرق وقتاً أطول.

٢ - تعديل اجراءات التعرف على الهوية القائمة يعتبر موضوع شديد التعقيد والتداخل.

٣ - الجهد الشاق المبذول من الناحية الادارية والمالية.

<http://www.vetogate.com/280492>⁴⁵

⁴⁶ <http://www.masress.com/almashhad/589461> (١٩-٢-١٤٣٦هـ) جميل جمال، معضلة تطبيق قانون فاتكا في مصر،

⁴⁷ فاتكا يختبر السرية المصرفية ويعدل خارطة العالم الاستثمارية،

<http://www.alarab.co.uk/?id=33708> (٢٩-٢-١٤٣٦هـ)

<http://www.vetogate.com/280492>⁴⁸

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات , الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث والذي بدأناه بمفهوم الضرائب وخصائصها وأنواعها , حتى نتوصل لفهم قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) والذي ذكرنا فيه تعريفه ودواعي نشأته والية تطبيقه والحلول المنظمه له والعقوبات المترتبة عليه وكل ما يتعلق بتطبيق هذا القانون و الاثار المترتبة عليه وتأثيره على سيادة الدول , وقد توصلنا للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- ١ - ان الضريبة الزامية على الفرد , ولا توجد علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب ومقدار ما يحصل عليه من خدمات.
 - ٢ - ان الاساس القانوني للضريبة هو نظرية التضامن الاجتماعي.
 - ٣ - ان قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) يهدف للتصدي لعمليات التهرب الضريبي لبعض الامريكيين خارج الولايات المتحدة.
 - ٤ - ان تعريف السيادة يتضمن الاشارة الى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة دون اية قيود تفرض عليها.
 - ٥ - ان هناك عدد من العقوبات المترتبة على عدم تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) على كلا من الدول الاجنبية والمؤسسات المالية.
 - ٦ - من وجهة نظرنا نرى ان هناك اثار سلبية كبيرة تعود على الدول الاجنبية والمؤسسات المالية من خلال تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا) واهمها تحميل الدول ماديا وعمليا الكثير من الاعباء.
- التوصيات:

- ١ - نوصي الدول والمؤسسات المالية عند تطبيقها لهذا القانون ان لا تترك مجالا كبيرا للتدخلات الامريكية.
- ٢ - نوصي الدول والمؤسسات المالية ان لا تعطي تفاصيل عن مواطنيها الحملين للجنسية الامريكية الا في حدود تطبيق هذا القانون.
- ٣ - نوصي ان لا ترضخ الحكومات والمؤسسات المالية الى جميع بنود هذه الاتفاقية الا فيما لا يتعارض مع سيادتها.
- ٤ - نوصي الدول والمؤسسات المالية ان تأخذ عمولة نظير قيامها بتطبيق احكام هذا القانون كونه يكلفها عبئا اضافيا من حيث التدقيق والمراقبة وفرز الحسابات.
- ٥ - نوصي الدول العربية ان تبادر بالتفكير في تطبيق تشريعات مماثلة من جل ملاحقة المتهربين من الضرائب.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العلمية:

- البطريق يونس احمد، المالية العامة، دار الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
- سعيداني تسعديت، اثر الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس، جامعة بومرداس، سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- صلاح الصاوي، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، بدون دار نشر، بدون مدينة نشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
- العلي عادل فليح، مالية الدولية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، جامعة الاسكندرية.
- الرسائل الجامعية:
- أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

- ليلى بن سنوسي، مسعودة جديد، الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية، معد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة اليسانس، ٢٠١٠/٢٠١١.
- منذر رنا مفهوم الضريبة تعريفها واشكالها، جامعة دمشق، دبلوم الدراسات العليا، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

الدوريات:

- ابو حريرة احمد يوسف، وما ادراك مافاتكا، مجلة البركة، العدد ١٢، نوفمبر ٢٠١٢ م.
- اتحاد مصارف الكويت، فاتكا، مجلة المصارف، العدد ١٢٨، يوليو ٢٠١٤ م.
- الحساوي حمد، الكويت تلتزم بالفاتكا، مجلة المصارف، العدد ١٢٨، يوليو ٢٠١٤ م.
- محمد أحمد مفتي و سامي صالح الوكيل، السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الاسلامية، سلسلة بحوث الدراسات الاسلامية، مركز بحوث الدراسات الاسلامية بمكة المكرمة، العدد ١٣.
- يوسف احمد عدنان، قانون الامتثال للضريبة الاميركية، مجلة المصارف العربية، العدد ٣٨٩، ابريل ٢٠١٣ م.
- الشبكة العنكبوتية:

بنك أبو ظبي التجاري متاح على:

: <http://www.adcb.com/arabic/toolsresources/faqs/Fatcafaq/overview.asp> (٢٠١٤/١٢/١٣ م).

عامر عمرو، قانون التعاملات مع البنوك (فاتكا)، متاح على: <http://www.vetogate.com/280492> (٢٠١٤/١٢/١٧ م).

ارماندو مومبيلي, قانون فاتكا سلاح فتاك ضد السرية المصرفية, الدليل السويسري, متاح على:

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-->

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%83%D8%A7--->

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B3%D9%80%D9%80%D9%80%D9%84%D8%A7%D8%AD->

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%81%D9%80%D9%80%D8%AA-%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%83->

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1-->

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-/35932206> (٢٠١٤/١٢/١٣).

عدار محمد, تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة, متاح على:

[http://www.univ-](http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-)

[medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-](http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-)

[2010/10.pdf](http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-) (١٤٣٦-٢-٢٨)

نظام فاتكا الأمريكي يخضع المصارف العربية بالقوة الجبرية

<http://altagreer.com/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85->

<http://altagreer.com/%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%83%D8%A7->

<http://altagreer.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A->

<http://altagreer.com/%D9%8A%D8%AE%D8%B6%D8%B9->

<http://altagreer.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81->

<http://altagreer.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1/> (29-2-1436 هـ)

فاتكا يختبر السرية المصرفية ويعدل خارطة العالم الاستثمارية,

<http://www.alarab.co.uk/?id=33708> (١٤٣٦-٢-٢٩ هـ)

جميل جمال, معضلة تطبيق قانون فاتكا في مصر, <http://www.masress.com/almashhad/589461>

(٢٠١٤/٢/١٩ م)

قائمة الفهرس

الموضوع.	الصفحة.
المقدمة.	٣-٢
مفهوم الضريبة.	٥
خصائص الضريبة.	٦
انواع الضريبة.	٧
مفهوم قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).	٨
دواعي نشأت قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).	٩
الاية تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).	١٠
البيانات التي يتعين اخطار مصلحة ضريبة الدخل الاميركية بها.	١١
مفهوم السيادة.	١٤-١٣
خصائص السيادة.	١٦-١٥
الاثار المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي (فاتكا).	١٧
الحلول لمنظمة لتطبيق مل هذا القانون.	١٨
العقوبات المترتبة على عدم تطبيق (فاتكا).	١٩
التحديات التي تواجه المؤسسات المالية عند تطبيقهم ل(فاتكا).	٢٠
الخاتمة.	٢١
قائمة المصادر والمراجع.	٢٣-٢٢